

تم إعداد هذه الوثيقة بعنوان "الدليل الإرشادي لسياسة الخصوصية" بموجب قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لعام 2023 الصادر بتاريخ 17 أيلول لعام 2023 والمنشور في الجريدة الرسمية العدد 5881.

****** توضح هذه الوثيقة مبادئ توجيهية فقط ولا تعتبر كوثيقة أو استشارة قانونية وبذلك فإن الجهة المعنية غير ملزمة بالتقيد بما ورد في بنود هذه الوثيقة.

يتم مراجعة هذا الدليل من قبل مديرية حماية البيانات الشخصية وتحديثه وفقاً للحاجة أو أية تحديثات قد تطرأ على القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

الدليل الإرشادي لسياسة الخصوصية	
إرشاد الجهات المعنية بكيفية إعداد سياسة خصوصية شاملة وفقاً لأحكام قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لعام 2023 وبالاستناد إلى أفضل الممارسات والمعايير العالمية.	الهدف
تستهدف هذه الارشادات كافة الجهات المعنية بتطبيق قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023 بالإضافة إلى الجهات المعنية بمعالجة البيانات الشخصية.	النطاق

سياسة الخصوصية

عند إعداد سياسة الخصوصية، يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- **السهولة والوضوح:** استخدام لغة مباشرة وواضحة وسهلة وتجنب أي مصطلحات قانونية قد تربك المستخدمين لا يمكن فهمها.
- **الشفافية:** الصدق والانفتاح بشأن البيانات التي يتم جمعها وكيفية استخدامها وتمكين المستخدمين من فهم حقوقهم وممارستها بسهولة.
- **إمكانية الوصول:** يجب أن تكون سياسة الخصوصية متاحة لجميع المستخدمين ويمكن الوصول إليها بسهولة.
- **الإيجاز:** يجب أن تكون سياسة الخصوصية شاملة وموجزة مع التركيز على النقاط الأساسية التي يحتاج المستخدم إلى معرفتها وفهمها.
- **المرجعية:** يجب أن تتوافق السياسة مع قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023 والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه وأن تتضمن جميع الجوانب الضرورية للامتثال لهذا القانون، بالإضافة إلى أية تشريعات أخرى يلتزم المسؤول بتطبيقها.
- **المراجعة الدورية والتحديث:** يجب مراجعة سياسة الخصوصية بشكل دوري من قبل المسؤول وتحديثها عند الضرورة، ويتم تحديث السياسة بما يتوافق مع قانون حماية البيانات الشخصية رقم (24) لسنة 2023 والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

محتوى سياسة الخصوصية

تتضمن سياسة الخصوصية كحد أدنى ما يلي:

1.	المقدمة	- أهداف سياسة الخصوصية. - النطاق.
2.	معلومات المسؤول والمعالج	- التعريف بالمسؤول والمعالج. - معلومات الاتصال الخاصة بالمسؤول والمعالج.
3.	نوع البيانات الشخصية	- تحديد تصنيف ونوع البيانات الشخصية التي يتم جمعها ومعالجتها. - توضيح آلية جمع البيانات الشخصية بما يتماشى مع مبدأ تقليل البيانات والحد الأدنى لها وأي من البيانات يتم ترميزها (توافقاً مع مبدأ تقليل البيانات) وتحديد ما إذا كانت مشاركة البيانات من قبل الأشخاص المعنيين بموافقة مسبقة (طوعية) أو دون موافقة مسبقة (إلزامية).
4.	أهداف وأغراض المعالجة	- تحديد أهداف وأغراض المعالجة بشكل واضح. - تحديد الأساس القانوني للمعالجة. - تحديد صور وشكل ونوع المعالجة.
5.	الاحتفاظ بالبيانات	- تحديد المدة الزمنية التي يتم الاحتفاظ فيها بالبيانات. - تحديد الأسباب التي توجب الاحتفاظ بالبيانات لمدة زمنية أطول مما هو مطلوب لتنفيذ الغرض الذي تمت المعالجة من أجله مع إيجاد الإطار القانوني لهذا الغرض. - سياسة حذف البيانات.
6.	مشاركة ونقل البيانات	- توضيح كاف حول الجهات التي سيتم تبادل البيانات معها أو نقلها إليها وما إذا كانت هذه الجهات داخلية أو خارجية ومستوى الحماية المتوفرة لدى هذه الجهات. - توضيح كيفية نقل البيانات إلى الجهات المعنية والغرض من نقل هذه البيانات. **في حال كانت هذه الجهات خارجية، يجب توضيح مستوى حماية البيانات الشخصية في تلك الجهات.
7.	حقوق الأشخاص المعنيين	- توضيح شامل حول حقوق الشخص المعني المتعلقة بحماية بياناته الشخصية. - توضيح كيفية ممارسة هذه الحقوق بسهولة والتي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر: - حق الوصول إلى البيانات - حق تصحيح البيانات - حق محو البيانات - سحب الموافقة المسبقة

- حق الاعتراض على معالجة البيانات	
- توضيح الإجراءات والتدابير الأمنية والتقنية والتنظيمية التي تم اتخاذها لأمن وسرية البيانات الشخصية وحمايتها من أي اختراق. - توضيح كيفية وآلية اشعار الأشخاص المعنيين في حالة حدوث أي اختراق للبيانات الشخصية الخاصة بهم.	8. ضوابط أمن وحماية وسرية البيانات
- تقديم معلومات واضحة ومباشرة حول ملفات تعريف الارتباط والتتبع المستخدمة، وهدفها، ومدة تخزينها. - الحصول على موافقة صريحة ومسبقة من قبل الشخص المعني قبل استخدام ملفات تعريف الارتباط والتتبع غير الأساسية. - التأكد من استخدام الملفات الضرورية فقط بما يتماشى مع مبدأ تقليل البيانات. - الإفصاح عن ملفات تعريف الارتباط والتتبع الخاصة بالجهات الخارجية أو أي طرف ثالث. **ارفاق سياسة مفصلة لملفات تعريف الارتباط والتتبع بجانب سياسة الخصوصية.	9. ملفات تعريف الارتباط والتتبع
- توضيح آلية مراجعة وتحديث السياسة مع كيفية اشعار الأشخاص المعنيين بهذا التحديث وتزويدهم بالمعلومات اللازمة التي قد يحتاجون اليها بعد تحديث السياسة. - تحديد تاريخ آخر مراجعة وتحديث لسياسة الخصوصية. **يمكن توفير سجل التحديث لتتبع التحديثات السابقة.	10. مراجعة وتحديث السياسة
- توضيح كيفية وآلية تقديم الشكاوى من قبل الأشخاص المعنيين في حال تم انتهاك حقوقهم المتعلقة ببياناتهم الشخصية سواء كانت الشكاوى مقدمة الى الجهة نفسها أو الى الجهة الرقابية. وعلى سبيل المثال لا الحصر- معلومات اتصال بالجهة الرقابية والوسيلة التي يتم من خلالها تقديم الشكاوى (مثال: البريد الالكتروني أو الموقع الإلكتروني). - التأكيد على حق الشخص المعني في تقديم الشكاوى دون تعرضه لأي عواقب سلبية. - توضيح الجزاءات الإدارية والعقوبات القضائية التي قد تفرض على الجهة في حال لم تمتثل لقانون حماية البيانات الشخصية.	11. تقديم الشكاوى
- توضيح شامل حول كيفية أخذ الموافقة المسبقة من الأشخاص المعنيين الغير مؤهلين قانونيا.	12. سياسة الغير مؤهلين قانونيا - ان وجد
- توضيح آلية الحصول على الموافقة المسبقة من قبل الشخص المعني لمعالجة بياناته الشخصية وإمكانية سحبها.	13. الموافقة المسبقة

– توضيح الإجراءات المتخذة في حال عدم حصول الجهة على الموافقة المسبقة من قبل الأشخاص المعنيين.		
تتضمن معلومات الاتصال على سبيل المثال لا الحصر: معلومات الاتصال بالمسؤول، والمعالج ، والمراقب، والجهة الرقابية (مديرية حماية البيانات الشخصية).	معلومات الاتصال	14.

رقم النسخة	التاريخ	الاعداد	المراجعة	الموافقة
1				

تم اعداد هذه الوثيقة وفقا لمعايير أيزو العالمية (ISO 9001:2015 Quality Management Systems)